باستمرار، وذلك جنبا الى جنب مع ظاهرة اضمحلالها وانهيارها. لذلك سوف نتناول هنا اوضاع مختلف الفروع الصناعية، من حيث درجة التجمع والتمركز او حجوم الاستخدام لدى المؤسسات الصناعية الكبيرة، مقارنين على هذا الصعيد اوضاعها في اواخر الستينات ومطلع السبعينات مع وضعها في نهاية السبعينات.

ـ على صعيد الصناعات الاستخراجية [٦٨]

ارتفع عدد عمال صناعة استخراج الفوسفات من ١٣٤٥ عاملا عام ١٩٦٧ الى ١٩٠٦ عام ١٩٧٥، ثم الى ٣٦٥٦ عام ١٩٨٠. اي انهم ازدادوا بنسبة ١٨٦٪ خلال ١٩٦٧/ ١٩٨٠. وارتفع وزنهم النسبي الى عموم العاملين في قطاع التعدين والمقالع من حوالي ٥٧٪ عام ١٩٦٧ الى ٨٣,٥٪ عام ١٩٨٠.

ـ على صعيد صناعة تكرير البترول[٦٩]

ارتفع عدد العاملين في مصفاة البترول من ٩١٧ عاملا عام ١٩٦٧، الى ١٦٣١ عام ١٩٧٥ ثم الى ٢٣٦٣ عاملا عام ١٩٧٨، اي بنسبة ١٦٠٪ تقريبا خلال فترة ١٩٦٧/ ١٩٧٨.

ـ على صعيد انتاج الطاقة الكهربائية[٧٠]

ارتفع عدد العمال والمستخدمين في هذا الفرع من ٩٢٥ عام ١٩٧٠ الى ٢١٤٩ شخصاً عام ١٩٧٦، اي بنسبة ١٣٢٪ خلال ١٩٧٠ / ١٩٧٦.

على صعيد مختلف الفروع الصناعية، نجد ان عدد المؤسسات الصناعية التي تستخدم ٢٠٠ عامل فاكثر كان لا يزيد عن ٦ مؤسسات عام ١٩٧٢، وقد ارتفع الى ١٠ مؤسسات عام ١٩٧٧. لكن مستوى استيعابها ارتفع بوتيرة اكبر. فقد كانت هذه المؤسسات الستة تستخدم ٣٣٪ من عمال المؤسسات الصناعية المنتظمة (٥ عمال فاكثر) عام ١٩٧٢، فاصبحت المؤسسات العشر الكبرى هذه عام ١٩٧٧ تستوعب ٤٧٪ من عمال المؤسسات الصناعية المنتظمة. اذ ارتفع متوسط الاستخدام لكل مؤسسة منها من ٥٨٦ عاملا عام ١٩٧٢ الى ٧٧٥ عاملا عام ١٩٧٧. واذا اضفنا المؤسسات العاملة في قطاعي التعدين والكهرباء، فان عدد المؤسسات الصناعية التي تضم ٢٠٠ عاملا يرتفع من ٩ مؤسسات عام ١٩٧٢ الى ١٣ مؤسسة عام ١٩٧٧، كما يرتفع عدد عمالها من ٥٢٨٠ الى ١٠٠٧١ عاملا في نفس الفترة، اي بنسبة ٩١٪ خلال السنوات الخمس المذكورة[٧١].

اما في القطاعات الاخرى، فقد ارتفع عدد المؤسسات التي تستخدم ٢٠٠ مستخدم فما فوق، من مؤسستين في قطاع الانشاءات تستخدمان ٤٩,٥٪ من المستخدمين المنتظمين في القطاع عام ١٩٧٢، الى خمسة مؤسسات تستخدم ٦٠,٣٪ من العاملين المنتظمين وذلك لعام ١٩٧٧. وفي قطاع النقل ارتفع عدد المؤسسات (٢٠٠ مستخدم فما فوق)، من مؤسستين لعام ١٩٧٢ استخدمتا ٦٤٪ من عمال النقل المنتظمين، الى ثلاث مؤسسات لعام ١٩٧٧ استخدمت ٨٣,٥٪ منهم.

وفي قطاع التجارة والخدمات المالية، نجد انه في عام ١٩٧٢ لم تكن في الاردن شركة تجارية